

## المبادئ الرئيسية للإصلاح الشامل لقوانين الهجرة

### The Main Guidelines of Immigration Laws comprehensive reform

د. مفران ريمة (\*)

جامعة العربي التبسي - تبسة

[Rima.mokrane@hotmail.fr](mailto:Rima.mokrane@hotmail.fr)

تاريخ القبول: 2019/05/05

تاريخ المراجعة: 2019/05/02

تاريخ الإيداع: 2018/12/08

#### الملخص:

أصبحت الهجرة غير الشرعية من أهم المواضيع التي تهم النظام الدولي وذلك لمدى علاقتها بالأمن، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ونتيجة لذلك أصبحت تشكل تهديداً لأمن واستقرار الدول المستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين. وبما أن موضوع الهجرة غير الشرعية لا يزال مدرجاً في أولويات السياسات العليا لكل دولة، فقد سعت إلى مكافحته أو تقليله من خلال تطوير العديد من الاستراتيجيات والآليات الأمنية، وحتى السياسات الاجتماعية لتحقيق هذا الهدف.

وغالبا ما يتم التعامل مع ظاهرة الهجرة هذه كملف إداري لأمن الشرطة بعيداً عن التخصصات الاجتماعية والنفسية، ويتم التعامل معها ضمن السياسات العامة التي تحافظ على إغلاق الملف داخل الأجهزة الأمنية وبعيداً عن المجتمع المدني والمنظمات ذات الصلة في مجال الوعي. لذا تتطلب المعالجة والحلول من الدول مراجعة تنميتها الاقتصادية وسياساتها التشريعية وإدراج النزعة الإنسانية للتعامل مع هذه القضية بما يتماشى مع المعايير والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي تهدف إلى التوصل إلى معالجة فعالة شاملة بمشاركة جميع الجهات الفاعلة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، مكافحة الهجرة غير الشرعية؛ التعاون الدولي.

#### Abstract:

The illegal immigration has become one of the most important topics of interest to the international system as it is related to security, especially after the 11th September events, as a result it became a threat to security and stability of the receiving countries for illegal immigrants. Since the illegal immigration topic is still included in the priorities supreme policies of each state, they have sought to combat or reduce it by developing several security strategies and mechanisms, and even social ones in order to achieve this goal.

It is often dealt with this phenomenon of migration as a police security administrative file away from social, psychological disciplines, and its treatment was within general policies which keep the file closed within security services and away from civil society and relevant organizations in the field of awareness. Treatment and solutions require States to review their economic development, legislative policies and the inclusion of humanism to deal with this

(\*) المؤلف المراسل.

issue in line with the international standards and conventions and protocols aiming to reach a comprehensive effective treatment with the involvement of all actors in this field.

**Keywords :** Illegal immigration, Fight against illegal immigration, international cooperation.

### مقدمة :

عندما يعتقد المهاجرون المحتملون أن فرص الهجرة الناجحة أكبر من المخاطر والتكاليف، تصبح الهجرة غير الشرعية خياراً رئيسياً ومقصداً استراتيجياً آمله في تحقيق فوائد وتحسينات في الدخل وظروف المعيشة، وكذا التوقعات المستقبلية المحتملة كالحصول على حق الإقامة، التجنس أو المواطنة في مقابل دفع تكاليف على القيود والمعيشة كمهاجر غير شرعي في بلد المقصد، وترك الأسرة واحتمال الاعتقال وما ينتج عنه من عقوبات. لقد أصبحت الهجرة غير الشرعية لعنة لبعض البلدان خاصة الفقيرة منها، فقد أصبحت السجون ممتلئة بالمعتقلين من الأجانب غير الشرعيين، وهذا ما يكلف البلدان المستضيفة تكلفة باهظة تبلغ مليارات الدولارات سنوياً بتولمها العناية بهذا الأجنبي حسب ما تقتضيه حقوق الإنسان وبطريقة قد لا تكون في متناول الوطني فقد تصاعدت الهجرة غير الشرعية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، من البلدان الفقيرة إلى الغنية منها، وأحد العوامل القياسية هو الحافز المتمثل في نوعية الحياة في البلد المضيف عكس الوطن الأم، ونتيجة لذلك أصبحت بعض الدول عرضة لملايين من المهاجرين غير الشرعيين.

ولوجود المهاجرين غير الشرعيين في وضع قانوني غير سليم ودون وثائق الهوية صالحة، فإنهم يحرمون جزئياً أو كلياً من الوصول إلى نظم الصحة العامة والسكن المناسب والتعليم والعمل، لذا يلجأ البعض منهم إلى التزوير لتوفير هذه الوثائق وعندما تغطي السلطات في جهودها الرامية إلى وقف الهجرة غير القانونية، يلجأ هؤلاء المهاجرين إلى العفو والحماية الدولية وطلبات اللجوء لسياسي، أو القبول بالإبعاد مع مراعاة الشروط المرتبطة بالمهاجرين غير الشرعيين.

ونظراً للقوة المعاصرة للعولمة، الهجرة غير الشرعية، الهجرة الاقتصادية وتدفعات اللاجئين وتداخل التحديات والسيطرة السيادية، أصبحت الدول وأكثر من أي وقت مضى في خطر خاصة بالنسبة لسيادتها ولذلك ركزت على عناصر قانون الهجرة: الحدود، جوازات السفر، التأشيرات وتصاريح العمل وغيرها، فالأهمية المتزايدة بقانون الهجرة يساعد على تفسير النهج العامة والسياسية والقانونية لهذه القضايا للتعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

يمكن أيضاً للمعاهدات كما التشريعات المحلية أن تسلط الضوء على بعض الصعوبات في تعزيز وإنفاذ حقوق الإنسان عند معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث تقوم بتقييم دور القانون الدولي في توجيه التشريع المحلي، من حيث التنفيذ وكذلك المخلفات المرتكبة في حق المهاجرين.

من المعروف أن معظم البلدان لها قوانين مقيدة للهجرة لأسباب اقتصادية أو سياسية قومية أو غيرها فالسماح بالبقاء في البلاد بصورة قانونية تقرره الحصص كما هو الحال في أمريكا أو أنظمة مبنية على اعتبارات مثل الروابط العائلية ما عدا استثناءات بالنسبة للاجئين السياسيين أو المرضى، فالمهاجرون الذين لا يشاركون في هذه

الإجراءات القانونية، وردا على احتجاجات شعبية عارمة، ألحت الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية متعلقة بوضع اللاجئين تعفي من الرضوخ الى قوانين الهجرة في البلدان المعنية، كما أن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 بشأن مكافحة الإرهاب والذي صدر في أكتوبر 2001، طلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقييد قوانين الهجرة.

تراقب الدول وتقييد وصول الرعايا الأجانب إلى أراضيها كمظهر من مظاهر سيادتها، وفي القيام بذلك الهدف الرئيسي هو منع الهجرة غير الشرعية، لتحديد أي شخص يقيم بطريقة غير شرعية وإخراجه من أراضيها إما طوعاً أو كرها عن طريق إعادته إلى وطنه، فالدولة ترى الهجرة غير الشرعية كتهديد للأمن الداخلي وإلى حد ما للسلم الاجتماعي، من ناحية أخرى، مصداقية نظام الهجرة واتساق النظام القانوني مع حقوق الانسان والتحدي تؤخذ محمل الجد، بتجنب انتهاك القواعد الملزمة، مثل تلك التي تحدد متطلبات دخول المواطنين الأجانب والبقاء في البلاد. حولت سياسات الإصلاح الشامل للهجرة معالجة الاحتياجات المستقبلية للاقتصاد وإنشاء نظام حسن الأداء ومرونة في التأشيرات الدائمة والمؤقتة لكل من ذوي المهارات العالية وذوي المهارات المتدنية العمال، كما صيغت السياسات على أساس نظام قانوني للهجرة يعمل بشكل جيد لتقليل الضغط على المهاجرين طريقة غير مشروعة وكذا لأرباب العمل خلال توظيف العمال غير المصرح بهم، فوضع نظم معقولة ومرنة بشأن الهجرة القانونية تعتبر مورد استراتيجي يمكن أن يلبي احتياجات السوق وتعزيز النمو الاقتصادي والمنافسة.

وبالتالي عند محاولة منع الهجرة غير الشرعية، الحكومات لا تعتمزم فقط الحفاظ على الأمن الداخلي للدولة من خلال ممارسة هذه الضوابط، ولكن أيضا الحفاظ على القوى التنظيمية، فسلطة الدولة تمارس الضوابط الوقائية على الحدود وعودة الرعايا الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية لحماية السيادة مباشرة، إضافة إلى سياسات وقائية طويلة الأجل بشأن الهجرة غير المشروعة، وقد تلجأ أيضا إلى تنسيق الجهود مع الدول الأخرى بتدابير استباقية لمعالجة أسباب الهجرة من خلال توثيق التعاون مع بلدان المنشأ والعبور.

#### الإشكالية:

يتفق الجميع تقريبا أن نظم الهجرة سيئة وفي حاجة ماسة للإصلاح، فبموجب النظم والقوانين القائمة يموت الكثيرون على الحدود، ويعيش البعض الآخر من المهاجرين في ظروف عمل مدقع، عرضة للاستغلال من أرباب العمل في منافسة غير عادلة وعليه:

ما هي الحلول التي تضمنتها المبادئ الرئيسية للإصلاح الشامل لقوانين الهجرة كقطعة مصاحبة للسياسة العامة، وما هي المشاكل الكامنة داخل النظام القانوني ثم ماهي الاستجابات الوطنية والدولية للأزمة؟

#### المبحث الأول: السياسات الدولية الجديدة

الهجرة ظاهرة تاريخية ساهمت في تلاقي مجموعات بشرية وثقافات متنوعة، فكانت في المرحلة التاريخية المعاصرة ذات اتجاه واحد، لانعدام التوازن في العالم<sup>(1)</sup> لكن المشكلة تفاقمت خاصة في العقد الأخير من القرن

<sup>1</sup> عبد الله تركماني، إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية، مجلة مقاربات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2006، ص06.

العشرين، لذا بدأ الاهتمام بها في محاولة لوضع حلول لها بالتعاون وبالإشتراك مع الحكومات المحلية، غير أن هذا الاهتمام تركز بشكل أساسي على آليات أقل ما توصف بها أنها أمنية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الأول: الصكوك الدولية

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية، بمعنى قانوني بالدرجة الأولى وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول ولكنه مقابل ذلك قد يكون شرعياً من نواحي أخرى تبعاً للخصوصيات التاريخية والحضارية.<sup>(2)</sup>

### الحقوق المتصلة بالطرد والبقاء في البلاد

الشروط الجديدة على كافة الأجانب الذين يدخلون ويقيمون ويتنقلون ستساعد ضباط الأمن على مراقبة الهوية والنشاط الإجرامي بفعالية أكبر<sup>(3)</sup> خاصة الجريمة المنظمة<sup>(4)</sup>، فعلى الصعيد الدولي، خاصة الاتحاد الأوروبي، تم تكييف التشريعات من أجل تعزيز مراقبة الهجرة<sup>(5)</sup>، فالقوانين الجديدة تسهل الدخول القانوني وحركة الأجانب بالإضافة إلى القضاء على الهجرة غير القانونية والتهرب والخروقات الأمنية كما يضع عقوبات إضافية على شبكات التهريب والمنظمات التي تنقل المهاجرين غير القانونيين والشركات التي توظف الأجانب في السوق السوداء.

### حماية جميع المهاجرين من الاستغلال وسوء المعاملة بعد الدخول

مراقبة أوضاع المهاجرين في دول الوصول أو المغادرة أو المرور، وبشكل خاص مصير العمال المهاجرين الغير شرعيين الذين يتعرضون للاستغلال من قبل أرباب العمل وشركات التوظيف هي حماية واحترام لحقوق الإنسان المهاجرين أن تؤخذ في الحسبان عند وضع سياسات وقوانين الهجرة، فعمليات الترحيل يوظفها القانون واحترام التشريعات الداخلية للدول بعيداً عن التعسف مع منح كل الضمانات الضرورية خاصة للنساء الحوامل وللناقصين احتراماً للكرامة.

### جوانب من بروتوكول تهريب ذات الصلة لحماية حقوق الإنسان

تهريب المهاجرين غير الشرعيين ورد تعريفه في بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عبر البر والبحر والجو لعام 2000<sup>(6)</sup>، وعلى خلاف الاتجار بالأشخاص الذي يمكن أن يتم بين الدول أو محلياً وداخلياً، فإن تهريب الغرباء يتم دائماً بين الدول فيتطلب عبور الحدود وبالتالي يتضمن "دخولاً غير شرعي" للشخص إلى بلد ليس

<sup>1</sup> نعمان عبد الغني، الهجرة غير الشرعية: قوارب الموت وأحلام الشباب العربي شبكة الأنباء المعلوماتية، 2008.

<sup>2</sup> بشري شيبوط، تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي جامعة قسنطينة، الجزائر الثلاثاء، 31 ديسمبر 2013.

<sup>3</sup> محند والي، الجزائر تشدد من شروط دخول وإقامة الأجانب، موقع لمغربية 15 أوت 2008.

<sup>4</sup> بيان الرباط: نحو استراتيجية أمنية مغربية مشتركة اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، الرباط، المغرب، 21 أبريل 2013.

<sup>5</sup> انظر قانون 11-08 المتعلق بشروط دخول الأجانب.

<sup>6</sup> انظر تعريف بروتوكول منع تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة الدولية المنظمة، المادة 3 (أ) وقرار الجمعية العامة 25/55، الملحق 3، الأمم المتحدة، الوثيقة أ/383/55.

- انظر أيضاً المصدر نفسه، المادة 6(1).

له فيه وضع قانوني<sup>(1)</sup>، ويعني الدخول غير الشرعي في هذا السياق "عبور الحدود دون الالتزام بالمتطلبات الضرورية للدخول الشرعي إلى الدولة المستقبلية"<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: المنظمات الدولية والإقليمية

الهجرة الاقتصادية ظاهرة حديثة نسبيا ولذلك التنظيم القانوني لهذا النوع من الهجرة يعتبر أيضا تنظيما حديثا<sup>(3)</sup>، لكن المنظمات العاملة في هذا المجال متنوعة.

#### المنظمة الدولية للهجرة وإدارة الهجرة العالمية

المنظمة مساعدة للحكومات وللشركاء الدوليين الآخرين في مجال الهجرة، وقد أصبحت واحدة من المنظمات الإنسانية الأكثر أهمية على الصعيد الدولي بفضل برامجها المتعلقة بصحة المهاجرين، ودمج اللاجئين والمهاجرين، وتقوم المنظمة بإقامة علاقات مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للعمل معها على السماح بالتمتع بحقوق الإنسان (حق اللجوء، الحماية...) بموجب القانون الدولي دون نفي لهذه الحقوق<sup>(4)</sup>.

#### منظمة العمل الدولية

المنظمة من المنظمات الدولية الأكثر قدما بهيكل فريدة ثلاثية الأطراف تهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، وحق العمل، والحقوق الإنسانية المعترف بها دوليا<sup>(5)</sup> على شكل معاهدات وتوصيات تهدف إلى وضع مواصفات دنيا للحقوق المتعلقة بالعمل<sup>(6)</sup> كما تقدم المنظمة مساعدة تقنية، وتدعم تنمية منظمات مستقلة لجميع العمال<sup>(7)</sup> وأصحاب العمل وكذا حقوق المهاجرين خاصة الشرعيين.

#### منظمات العمليات الاستشارية

يتلخص دور العمليات الاستشارية الإقليمية في إدارة شؤون الهجرة الدولية والهدف من العمليات الاستشارية هو مناقشة القضايا المتعلقة بشؤون الهجرة بأسلوب تعاوني من أجل التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن إيجاد حلول فعالة متعلقة بإدارة الهجرة الإقليمية وحيثما كان ذلك ممكنا<sup>(8)</sup> وذلك بهيكل الحوار وتبادل المعلومات دون إبرام اتفاقيات رسمية بطريقة مرنة تستجيب للمسائل الرئيسية.

<sup>1</sup> بعض القوانين تجرم كلا من الاتجار بالأشخاص وتهريبهم بقصد الحصول على مكاسب مالية مباشرة أو غير مباشرة أو غيرها من أشكال الربح.

<sup>2</sup> انظر بروتوكول تهريب المهاجرين، الحاشية رقم 53، المادة 3 (ب).

<sup>3</sup> أسامة بدير، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 27 جوان 2009.

<sup>4</sup> محمد شريف، لا يجب أن تتم محاربة الهجرة غير الشرعية على حساب حق اللجوء، محمد شريف، موقع swissinfo.ch، جنيف، 13 ماي 2009.

<sup>5</sup> أشارت ديباجة دستور منظمة العمل الدولية التي تأسست عام 1919 إلى حماية مصالح العمال المستخدمين في بلدان غير بلدانهم

<sup>6</sup> انظر الاتفاقية الدولية رقم (97) لسنة 1949 بشأن الهجرة للعمل، دخلت حيز النفاذ في ماي 1952.

<sup>7</sup> انظر الاتفاقية الدولية رقم (143) لسنة 1975 بشأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) والتي دخلت حيز النفاذ في ديسمبر 1978.

<sup>8</sup> انظر تقرير الاجتماع الخامس لوزراء الكوميسا المعنيين بشؤون الهجرة لوساكا، زامبيا، 11 أكتوبر 2012.

- الحماية القانونية للعمال المهاجرين، المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، نيودلهي، الهند، 2011.

## المبحث الثاني: السياسات والإطار القانوني المتعلقة بالهجرة غير الشرعية

عام 1994 أقر المجتمع الدولي في القاهرة للمرة الأولى خطة لإدارة الهجرة، وتم إقرار عدد من القوانين التي تغطي الحقوق وتطور برنامج للهجرات، وتسعي إلى تخفيض هذا النوع من الهجرة، وبعد حوالي العقد والنصف من المؤتمر اتضح أن مستوي الاهتمام بالقضية وإدارتها لا يتوافق وحجم تعقيدات الظاهرة العالمية.<sup>(1)</sup>

## المطلب الأول: السياسات والتشريعات الوطنية

لقد فرض تزايد وتيرة الهجرة غير القانونية وتعقد ظروف المهاجرين السريين، علي كثير من دول العبور وضعا يتسم بمشكلات من نوع جديد تتعلق بموقع هذه الدول الوسيطة من المعادلة الدولية للهجرة دون استفادة من فرص متساوية للهجرة القانونية فتفاقت بذلك هذه المشكلات مع تشديد الإجراءات القانونية علي حركة الهجرة وفق رؤية تشاركية علي مستوى دولي تعني أولا دول العبور كجزء أساسي ثم تقوية قدرات التعامل الإيجابي لتلك الدول مع ظاهرة الهجرة غير القانونية.

## تحسين الحدود والإنفاذ الداخلي

كرد فعل علي الظاهرة تعهدت كثير من الدول بمنع تكرار مآسي الهجرة غير الشرعية بمنع تدفق المهاجرين عليها من خلال حلول مثل نظام مراقبة الحدود الجنوبية EUROSUR وزيادة موارد وكالة Frontex، فتحسين السيطرة علي الحدود بإنشاء وكالات مراقبة حدودية متخصصة والاستعانة بأدوات جديدة أجبر شبكات تهريب المهاجرين علي تقليص عملياتهم، كما أن عمليات المراقبة لا تنطوي دائما علي إغلاق الحدود كأولوية وذلك احتراماً للأرواح وحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء بموجب تدابير الحماية الدولية.<sup>(2)</sup>

إطلاق المبادرات المشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود بتنظيم دوريات مشتركة تتطلب تنسيقاً لوجستياً لتكون ذات فعالية كما هو معمول به في مجموعة (TREV) لمراقبة حدود الدول المتوسطية وتحديث الترسانة القانونية لردع المهاجرين السريين وكذلك الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال والناقلين مع الالتزام باليقظة في مراقبة الأشخاص الذين يتم نقلهم بين الدول<sup>(3)</sup>، أما الإنفاذ للترسانة القانونية الحديثة فيتوفر علي خاصيتين:

- إقرار تدابير إدارية وقضائية فعالة للحد من الظاهرة.
- التزامه باحترام حقوق الإنسان المهاجر وتوفير الشروط العادلة.<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> زين العابدين أحمد، تحديات الهجرة غير الشرعية في إفريقيا، جريدة الأهرام المسائي، عدد 15 نوفمبر 2011.

<sup>2</sup> مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين دراسة إقليمية: إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وأثرها على حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين، التقرير الصادر في أبريل 2013 على موقع المنظمة.

<sup>3</sup> زين العابدين أحمد، المصدر السابق.

- عبد الجليل زيد المرهون، الهجرة عبر المتوسط، جريدة الرياض، العدد 16552 18 أكتوبر 2013.

<sup>4</sup> دعم إنفاذ القانون والتعاون القضائي بين دول المصدر والمقصد والعبور استجابة لتهريب المهاجرين، النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون لشؤون اللاجئين المعتمد بموجب القرار 428 بتاريخ 14/12/1950.



## أحكام جديدة بشأن مكافحة تهريب الأجانب وتزوير الوثائق

تتمثل آليات عمليات الهجرة غير الشرعية في الجماعات والعصابات الإجرامية المنظمة والوسطاء والسماسة والمكاتب الوهمية للعمالة بالخارج وأصبحت بذلك تهديدات تتم عادة عن طريق التزوير في التأشيرات أو تقديم مستندات مزورة للتمكن من الحصول عليها وقد تتم جوا عن طريق تخلف المهاجر خلال الترانزيت في إحدى دول المقصد،<sup>(1)</sup> ولذا حدد بروتوكول جرائم تهريب المهاجرين أركان وشروط هذه الجرائم وألزم الدول الأطراف باتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية لتجريمها وتجريرم الشروع والاشتراك فيها.<sup>(2)</sup>

## إصلاح إجراءات استبعاد الأجانب

وافقت معظم الدول على القوانين التي تنظم عملية ترحيل وإبعاد المهاجرين بشكل غير شرعي بتحديد الفترات اللازمة لتنفيذ إجراءات الطرد في حالة الإخفاق في تسوية الأوضاع الإدارية، أو بإجراءات ترحيل فورية وتلقائية أو بإقامة مراكز احتجاز بشكل طارئ لتسهيل إجراءات ترحيلهم رغم الانتقادات.<sup>(3)</sup>

## القوانين الجنائية

القانون الجنائي له مكانة مختلفة للغاية في المجتمعات الديمقراطية أكثر من القانون الإداري فهو يهدف لتجريم الأفعال ضد الأفراد، الذين يصبحون ضحايا نتيجة للفعل والجرائم التي لا يكون لها ضحايا ملموسين فهي ضد المجتمع ككل، ولهذا اعتبر الفرد الذي يعبر الحدود بشكل غير منتظم أو يقيم على أراضي دولة خلال الفترة المسموح بها غير مؤذ بعينه بل الضرر يرجع إلى قوانين سلامة الدولة ومراقبة الحدود والهجرة. معظم المنظمات الدولية<sup>(4)</sup> والمنظمات غير الحكومية تستخدم مصطلحات محايدة إلى حد ما عند تناولها مسألة غير المواطنين الذين لا يؤذن بوجودهم على أراضي دولة من قبل سلطاتها، وتفضل استخدام "المهاجرين غير النظاميين" وهذا تماشيا مع حق الدول في مراقبة حدودها وتصرفها جنائيا مع عدم التمييز على الأسس الميينة<sup>(5)</sup> مثل حظر المعاملة اللإنسانية أو المهينة أو العقاب كنتيجة لخرق قانون الهجرة بما لا يتقف مع الحياة الخاصة<sup>(6)</sup> والمحاكمة العادلة.

## المطلب الثاني: أصحاب المصلحة والإطار المؤسسي

تمثل الهجرة عنصرا هاما في العلاقات مع الشركاء، الأمر الذي يتطلب إدارة جيدة تقوم على تناول الظاهرة من خلال منهج شامل متكامل يعالج كافة أبعادها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية ومن خلال التصدي لجذورها، بحيث لا يكون التركيز على بعد واحد وهو البعد الأمني، على حساب الأبعاد الأخرى.<sup>(7)</sup>

<sup>1</sup> طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 40 إلى 47.

<sup>2</sup> نجوى حسين خليل، الهجرة، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث القاهرة، مصر، 2008.

<sup>3</sup> أوروبا توافق على ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 1092، 02 سبتمبر 2005.

<sup>4</sup> For instance Recommendation 1755 (2006) on the human rights of irregular migrants of the Parliamentary Assembly.

<sup>5</sup> R Cho Lewinski, Borders and Discrimination in the European Union ILPA, London, 2002.

<sup>6</sup> International Transport Roth GmbH & Ors. V Secretary of State for the Home Department (2002) EWCA Civ. 158.

<sup>7</sup> المؤتمر الوزاري الثاني 5+5 بشأن الهجرة المنعقد في الرباط، المغرب أكتوبر 2003. - أسامة بدير، المصدر السابق.

## نهج سياسة إدارة الهجرة غير الشرعية

تحديد وتنفيذ مناهج فعالة لخفض تدفقات الهجرة غير الشرعية بصورة مشتركة بإدارة الحدود والهجرات والتدريب والتجهيز والتعاون الفني الإقليمي تهدف إلى تعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية الخاصة بإدارة الهجرات وجمع وتحليل المعلومات وصولاً إلى تحديد العوامل المسهلة ووضع حد لأعمال التهريب والأنشطة ذات الصلة<sup>(1)</sup> بإعداد إجراءات لنظام أكثر يسراً وسهولة في الإدارة لتنظيم دخول الأفراد وإعادة توطين اللاجئين كلها تدخل في إطار سياسة التعاون<sup>(2)</sup> لإدارة الهجرة خاصة بتشكيل منظومة خاصة في السفارات لضبط التزوير على جميع المناطق.<sup>(3)</sup>

أصحاب المصلحة، والجهات الفاعلة غير الرسمية، وغيرها من المنظمات

دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة تهريب المهاجرين ومنظمات المجتمع المدني حول مسارات واتجاهات الهجرة غير الشرعية يسهم في تشديد إجراءات المراقبة والتعاون في مكافحة الهجرة السرية بين البلدان المعنية.<sup>(4)</sup>

## التعاون والتفاعل

التنسيق الشامل والتعاون الدولي من أجل تطبيق بروتوكولات واتفاقيات منع تهريب الأطفال والمهاجرين والجريمة المنظمة العابرة للحدود يوفر الدعم اللازم من أجل تفعيل القوانين ومساعدة الدول في تطوير نظم قضاء فعال، فالإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لأن التعاطي مع هذه الظاهرة يستوجب تبني مقاربة شاملة تستند على الشراكة المتعددة الأطراف دولياً ومحلياً والقيام بحملات إعلامية للتوعية وتبادل المعلومات بين الدول حولها، كما أن التعاون مع الشركاء من المنظمات الحكومية وغير الحكومية يعزز قدرات الإغاثة والمساعدات الإنسانية للاستجابة للآزمات الإنسانية الناجمة عن التنقل غير النظامي واللجوء والنزوح.<sup>(5)</sup>

## المبحث الثالث: التدابير والممارسات للحد من عدم انتظام الهجرة

يلاحظ أن حقوق أفراد الهجرة غير الشرعية مهضومة، وفي غياب مقاربة متعددة الجوانب في هذا المجال أفرز نتائج وخيمة مباشرة جعلت المهاجرين يسهمون في تنامي الظاهرة من خلال تزايد الاتجار بالبشر وجرائم كره الأجانب وغيرها.<sup>(6)</sup>

## المطلب الأول: التدابير الاستباقية

اتخاذ تدابير استباقية فعالة لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين يتطلب نهجاً دولياً شاملاً، بما في ذلك التعاون وتبادل المعلومات واتخاذ تدابير مناسبة أخرى منها الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.<sup>(7)</sup>

(7)

<sup>1</sup> ضرورة وضع نهج متوازنة وشاملة للهجرة، الوثيقة الاستراتيجية الإطارية للاتحاد الإفريقي المعتمدة في بانجول في جويلية 2006.

<sup>2</sup> حنان شارف، استراتيجية أمنية موحدة ضرورية بين ضفتي المتوسط، موقع الإذاعة الجزائرية، 2010.

<sup>3</sup> إدارة متخصصة لمحاصرة الهجرة غير الشرعية، جريدة الأهرام، العدد 46338، السنة 138، 19 أكتوبر 2013.

<sup>4</sup> باولا مونزيني، مستشارة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة تصريح القاهرة، مصر، 03 أوت 2013.

<sup>5</sup> مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مجالات الدعم على موقع المنظمة.

<sup>6</sup> الإعلان النهائي للمؤتمر البرلماني الأفريقي حول "أفريقيا والهجرة: التحديات، المشكلات والحلول"، الرباط، المغرب، من 22 إلى 24 ماي 2008.

<sup>7</sup> النسخة الاستباقية من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة

عبر الوطنية لسنة 2000، وقرار الجمعية العامة 212/54 المؤرخ 22 ديسمبر 1999.



## حملات التوعية

التعاون المشترك بين وزارات الهجرة والعمل ووزارة الإعلام لتنفيذ مشاريع حملات التوعية والإعلام بمخاطر الهجرة غير الشرعية يسهم في الحد من ظهور حالات الهجرة غير الشرعية وتقليل مخاطرها والتأثير بصورة إيجابية على اختيارات الشباب لفرص الهجرة وتحقيق فهم أفضل لحقائقها بتوفير قاعدة معلوماتية عن الإخطار والعوائق ثم تزويد جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية بهذه البيانات.<sup>(1)</sup>

## تحسين الوضع في بلدان المنشأ وخيارات الهجرة القانونية

تبنى سياسة "المنع والتضامن والحماية" يعكس النهج العام والمبادئ المشتركة للتعاون مع بلدان المنشأ والبلدان المجاورة والمزيد من الدعم في مراقبة الحدود وشن حملات مشددة على مهربي البشر<sup>(2)</sup> للوصول إلى معالجة جذرية، كما أن دراسة التأثير الإيجابي للهجرة على بلدان الأصل وبلدان المواطن تتسبب في التقليل من حالات عدم انتظام الهجرة، ومنها البرامج التنموية في البلدان النامية وكذا التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمهاجرين أنفسهم.<sup>(3)</sup>

## دور إدارة وشرطة الحدود

حراسة الحدود وحمايتها من أي اختراق أو تدخل ومنع الهجرة غير الشرعية يكون بالانتشار الكثيف لوحدة حرس الحدود وتوسيع ذلك لاسيما على امتداد حدود ساحل البحر التي تعتبر الملاذ الأمثل للحرقاة، كما أن تطوير نظام الحراسة<sup>(4)</sup> يمنع أي نشاط للتدفق غير الشرعي ودائما مع التنسيق ودون اختلاف في الرؤى والمسئولية.<sup>(5)</sup>

## تحليل وتقييم المخاطر

إن هذا الوضع وهذه المسؤولية التاريخية تتطلب من الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين أن تتحمل مسؤوليتها تجاه إشكالية الهجرة من خلال تقييم مخاطرو حجم الظاهرة وإقامة مشاريع تنموية وعلى نطاق واسع في البلدان المصدرة للهجرة لإيجاد الظروف المناسبة التي تغري مئات الآلاف بالبقاء داخل بلدانهم وكذا تحديد القطاعات ومدى حاجتها من المهاجرين، فمثل هذا التقييم والتنظيم من شأنه القضاء على الظاهرة انطلاقا من الدول المستقبلة للعمالة المهاجرة<sup>(6)</sup>، وفي المقابل على البلدان المصدرة للعمالة أن تعالج الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة التي تجعل الفرد يسلك طرق الانحراف والموت والضياع.<sup>(7)</sup>

## المطلب الثاني: التدابير الإجرائية

تواجه الدول خاصة الأوروبية صعوبات كثيرة فيما يتعلق بموضوع الهجرة غير الشرعية، فإلى جانب تدفق المهاجرين إليها فإنها تعاني مشاكل أخرى لها ارتباط مباشر بالهجرة مثل تزايد نشاط السوق السوداء لبيد العاملة

<sup>1</sup> حسن السعدني، شيخ الهجرة غير شرعية يطارد شبانا، جريدة اليوم السابع عدد 8 نوفمبر 2013.

<sup>2</sup> ينبغي تحسين وسائل إنقاذ المهاجرين وتوفير اللجوء الاتحاد الأوروبي تقرير توصيات هيومن رايتس ووتش، بروكسل، بلجيكا، 23 أكتوبر 2013.

<sup>3</sup> غصون سليمان، الهجرة المنظمة تساهم في خدمة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يومية الثورة السورية، 24 نوفمبر 2009.

<sup>4</sup> تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، 2010.

<sup>5</sup> جواد الفرخ، التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني، مدونات مكتوب، 2010.

<sup>6</sup> تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، المصدر نفسه.

<sup>7</sup> علي أوحيدة، الهجرة هاجس أوروبا الدائم، صحيفة، عدد 21 جوان 2006.

والتهرب الضريبي والانفلات الأمني، ولأجل الحد منها، سنت إجراءات لدعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات عدة تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية: دفع الدول لاعتماد قاعدة بيانات ونظام موحد في التعامل مع إشكالية منح التأشيرات، إرساء فريق من رجال الأمن المختصين يمكن نشرهم عند الضرورة وفي الحالات الطارئة على نقاط الحدود الخارجية للمساعدة وتنظيم عمليات التصدي، ويتمثل العنصر الثالث في اعتماد سياسة صارمة في هذا الشأن.<sup>(1)</sup>

**أنشطة إنفاذ القانون من قبل السلطات الجمركية**

تقوم الجمارك بدور حيوي بتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجية وذلك بتعزيز قدرة أعوان الجمارك وغيرهم من موظفي إنفاذ القانون على كشف ومكافحة الاتجار بالبشر والمساعدة على تيسير المجالات المشروعة. كما تتعاون وتنسيق دوليا وبشكل أكثر فعالية<sup>(2)</sup> خاصة مع منظمة الجمارك العالمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمكاتب الإقليمية لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بإنفاذ القانون والمعلومات والتدريب وإذكاء الوعي وبناء القدرات وتطوير ذلك عن طريق مجموعات تدريبية وحلقات عمل.

### المبحث الرابع: التدابير العملية للحد من الهجرة غير الشرعية

رغم كل التدابير والإجراءات المتخذة إلى جانب القوانين التنظيمية التي سخرت من طرف السلطات المعنية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فإنها تبقى محدودة لقلة تخصيص أجهزة خاصة توكل لها مهمة مكافحة الظاهرة عمليا من خلال قوانين تنظيمية.

### المطلب الأول: اصلاح قوانين الهجرة الشرعية

إن المنظومة القانونية المتعلقة بسير الأجانب وشروط إقامتهم وكذا القانون المتعلق بشروط توظيف العمال الأجانب بالإضافة إلى مراسيم أخرى أثبتت محدوديتها<sup>(3)</sup> وأصبحت لا تتماشى مع الوضعية الحالية خاصة مع تفاقم عدد المهاجرين غير الشرعيين في ظل عدم كفاية قانون العقوبات في الردع مما يشجع على استقدام العمالة الأجنبية الرخيصة دون مراعاة للقانون، لكن تم استدراك الأمر في إصدار قوانين كالقانون البحري (المواد 544 إلى 549) ومن 857 إلى 859) حيث سمحت ولو بالقدر القليل لمواجهة هذه الآفة بصرامة وفعالية حيث إذا تطرقت إلى مختلف أنواع الجريمة والعقوبات الردعية الخاضعة لها.<sup>(4)</sup>

### اصلاح قوانين العودة والطرود والإقامة

إن وضع إجراءات متشددة فيما يخص التجمع العائلي وعمليات الترحيل والعقوبات الخاصة بتشغيل المهاجرين غير الشرعيين، والزواج الأبيض تسهم بشكل فعال في معالجة الظاهرة، وقد ركزت معظم التعديلات على ثلاث محاور في سياسة الهجرة وهي مكافحة تهجير البشر والملائمة مع سوق الشغل والاندماج في المجتمع.<sup>(5)</sup>

<sup>1</sup> أحمد الجلالي، الحركة... الموت لمواجهة الحياة، كتاب يومية الصباح الرباط، 2001.

<sup>2</sup> كتزة الغالي، نساؤنا المهاجرات في إسبانيا، منشورات الزمن، الدار البيضاء المغرب، 2004، ص 47.

<sup>3</sup> الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي موناكو، 20-22 فيفري 2008، البند 5 من جدول الأعمال المؤقت.

<sup>4</sup> زيان محمد، الشباب الجزائري والهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد 2125، 10 ديسمبر 2007.

<sup>5</sup> عثمان الحسن محمد نور وباسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم

الأمنية الرياض، 2008.

الإجراءات الجديدة أيضا تضمنت ضمان المساعدة القضائية المجانية لجميع المهاجرين بمن فيهم من هم في وضعية غير سليمة وحق التجمع والتظاهر والإضراب وتأسيس النقابات والجمعيات كما منحت الحق في التعليم وحق جمعيات المجتمع المدني في ولوج مراقبة سير أعمال مراكز احتجاز المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما لم يكن في السابق.<sup>(1)</sup>

## المطلب الثاني: التعاون العابر للحدود

### اتفاقيات التعاون

لا يمكن لبلد بمفرده التغلب على هذه الظاهرة وهذا ما يفرض إدماج المقاربة القانونية والأمنية ضمن استراتيجية شمولية وأساسية للتنمية والتعاون الأمتل بين الدول بتمكين البلدان من الموارد الضرورية والوسائل التكنولوجية، كما أن التعاون القضائي الدولي بخصوص تفعيل التسليم والإنايات القضائية الدولية وإصدار أوامر دولية بإلقاء القبض يجعل المنظومة الدولية فعالة في هذا المجال، فلا يمكن التصدي لشبكات الهجرة السرية الدولية إلا عبر تضافر جهود جميع الدول المعنية بهذه الظاهرة، علما أن القوانين الوطنية لم تعد تكفي لوحدها للمواجهة المتعددة المخاطر.

### المشاريع وأشكال أخرى للتعاون مع البلدان

محاربة ظاهرة الهجرة السرية برمتها يتوقف على اعتماد استراتيجيات جديدة لضمان كرامة الإنسان المهاجر ووجود بديل للواقع الحالي يعتمد على تشجيع مختلف المشاريع وأشكال التعاون الأخرى من خلال هيئات منها: اليوروبول: منظمة مسئولة عن تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية في مختلف المجالات منها مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.<sup>(2)</sup>

الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس): بدأت العمل في أكتوبر 2005 مخولة أساسا لحراسة الحدود لاسيما ساحل البحر المتوسط وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء.<sup>(3)</sup>

التعاون الأورو متوسطي: أخذ التعاون عدة أشكال أهمها المساعدة المقررة للمهاجرين غير الشرعيين من أجل العودة<sup>(4)</sup>، تكثيف التعاون في مجال إيقاف ومراقبة الهجرة غير الشرعية، التعاون من أجل التنمية والشراكة لضمان الاستقرار وتحسين الأمن المتبادل<sup>(5)</sup>.

سياسة الجوار الأوروبية: بدأت سنة 2003 وفقا لمجموعة من البرامج منها برامج إقليمية أو شمولية إقليمية ومواضيع متخصصة منها الهجرة واللجوء وبرامج عابرة للحدود للتعاون والتحكم في تدفق المهاجرين غير الشرعيين.

<sup>1</sup> الأمر التوجيهي الصادر عن الاتحاد الأوروبي الخاص باستحقاق إجراءات - التقرير العالمي لسنة 2013، المصدر نفسه.

<sup>2</sup> اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، الدورة العاشرة، 20 أبريل إلى 01 ماي 2009.

- التقرير الأولي للجزائر، تقارير الدول الأطراف بموجب المادة 73 من الاتفاقية.

<sup>3</sup> نادية لتيمة وفتيحة لتيمة، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية، عدد 01 مارس 2013.

<sup>4</sup> جاسم محمد زكريا، أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة الأورو متوسطية، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 129.

<sup>5</sup> منيرة بلعيد، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، المصدر نفسه، ص 107.

مبادرة 5+5: تهدف إلى احتواء ومحاصرة مجموعة التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط والحد منها ثم إيجاد مقاربة مشتركة وشاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية ومسائل الأمن المختلف.<sup>(1)</sup>

اتفاقية شنغن<sup>(2)</sup>: وقّعها بعض البلدان الأوروبية وتسمح بإلغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان المشاركة كما تتضمن احكاماً بشأن سياسة مشتركة بشأن الدخول المؤقت للأشخاص.

نظام المعلومات (VISA).

الاتفاقيات الثنائية (الأمنية)

إضافة إلى الإجراءات الأمنية السابقة، فهناك الاتفاقيات الثنائية التي تمت بين دول من الاتحاد الأوروبي وأهم الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين وغالبا ما تنص هذه الاتفاقيات على:

• إنشاء مراكز التدريب لإعادة تأهيل المهاجرين غير الشرعيين العائدين.

• اعانات اقتصادية للدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين من أجل إعادة تشغيل العائدين.

ومن بين أهم الاتفاقيات الثنائية نذكر اتفاقية بين إيطاليا ومصر وبين إسبانيا والمغرب وهي مذكرة تفاهم وقعت في 2003 للحد من الهجرة غير الشرعية ثم اتفاقية بين إيطاليا والجزائر بموجبها يتم ترحيل كل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين (الحراقة).

### الخاتمة:

إن الهجرة غير الشرعية أضحت من أهم المواضيع التي يهتم بها النظام الدولي في القرن الأخير، وذلك نظرا لارتباطها بالأمن خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر، فأصبحت بذلك تهديدا على أمن واستقرار الدول المستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين كما تمس هذه المخاطر جميع مجالات الحياة.

وبما أن موضوع الهجرة غير الشرعية مازال مدرجا ضمن أولويات السياسة العليا لكل دولة، فقد سعت لمكافحة أو الحد منه بوضع العديد من الاستراتيجيات والآليات الأمنية وحتى الاجتماعية لأجل تحقيق هذا الهدف.

في كثير من الأحيان يتم التعامل مع ظاهرة الهجرة كملف بولييسي إداري بعيدا عن الاختصاصات الاجتماعية والنفسية، ومعالجتها تتم ضمن سياسات عامة مما يبقى الملف مغلقا ضمن الدوائر الأمنية وبعيدا عن المجتمع المدني والمنظمات المختصة في مجال التوعية وغيرها من المجالات التي قد تسهم في الحد منها.

المعالجة تتطلب من الدول مراجعة سياساتها التنموية والاقتصادية والتشريعية وإدراج النزعة الإنسانية للتعامل مع هذا الملف بما يتماشى والمعايير والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية من أجل الوصول الى معالجة شاملة وفعالة بإشراك جميع الأطراف الفاعلة في هذا المجال.

### النتائج

• الهجرة داخل الحدود وخارجها تعد من أهم انشغالات الحكومات والتحديات في هذه الألفية الجديدة.

<sup>1</sup> ساسي جمال، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، المصدر نفسه، ص 157.

<sup>2</sup> أحمد طاهر، اختبار شنغن: سياسات الهجرة وتأثيرها على الوحدة الأوروبية 02 مارس 2013 على موقع الدراسات السياسية والأمنية.

- ارتباط الموضوع بحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى يصعب من خلق التوازن بينهما.
  - تعدد وتنوع المقاربات في مجال سياسة الهجرة وكذا القيود المفروضة على الهجرة الشرعية ولدت نتائج وخيمة مباشرة على المهاجرين على غرار الاتجار بالبشر وكره الأجانب.
  - السياسات المنتهجة في إدارة الهجرة شكلت هي الأخرى خطرا على الحقوق الأساسية.
  - كل بلد عرضة لمواجهة تدفقات المهاجرين، وبالتالي فإن حماية المهاجرين هي مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول وتندرج في نطاق احترام حقوق الإنسان الأساسية وكذا تسهيل مكافحة الهجرة غير القانونية.
  - التحكم، بشكل جيد، في الهجرة من شأنه أن يوفر مزايا عديدة لبلدان المنشأ والاستقبال.
  - التجارب السلبية بشأن حقوق العمال المهاجرين وقوانين الهجرة النافذة تؤكد فشلها في مواجهة الظاهرة لأنها أقرت حولا لمصلحة معينة.
  - الشراكة الجديدة من أجل التنمية والسلام والأمن قد تسهم في إيجاد حلول لعدة أسباب عميقة للهجرة غير الشرعية.
  - تبقى فقط الاتفاقيات هي أساس نظام الحماية الدولية للمهاجرين وهي التي تقدم إطارا متينا يجد المهاجرون فيه الحماية.
- التوصيات**
- ضرورة إقرار مقارنة نشطة ذات بعد إقليمي ودولي لإدارة الهجرة.
  - توفر إطار قانوني شامل من شأنه أن يحكم السياسة والممارسات في مجال الهجرة
  - ترقية الحوار وتعزيزه، وإقامة التعاون على المستويات الجهوية والإقليمية والقارية والدولية.
  - إعداد مقاربات مشتركة جهوية وإقليمية وقارية في مجال الهجرة وإحداث أطر قانونية لها طبقا للمواقف والمصالح المشتركة.
  - تطبيق الأطر القانونية القائمة وإحداث آليات لتقييم سياسات الهجرة، وأنظمة رقابة تدفقات الهجرة.
  - المشكلة التي تطرحها الهجرة حاليا تتطلب تدابير أمنية ووسائل متعددة الجوانب والأبعاد تكون بناءة وتحترم كرامة الإنسان.
  - إعداد ووضع سياسات لإدارة تدفقات الهجرة آخذين في الاعتبار هذه الظاهرة لتلافي الآثار الوخيمة للسياسات والأنشطة المعتمدة في هذا المجال.
  - تشجيع البرلمانات على اعتماد إصلاحات سياسية تستهدف انتهاز الديمقراطية والشفافية واحترام حقوق الإنسان وتسوية النزاعات بالتفاوض من أجل تقليص الرغبة في الهجرة، والامتناع عن التصويت على كل قانون يرمي إلي تفاقم وضع المهاجرين وذلك باعتماد قوانين تمنع نشر الإيديولوجيات العنصرية أو تلك القائمة على النوع أو كراهية الأجانب في وسائل الإعلام.
  - وجوب الامتناع عن اعتماد أية سياسة أحادية الجانب للهجرة وتنسيقها مع بلدان المنشأ والعبور.

- تشكيل لجان خاصة حول قضايا الهجرة وترقية الدبلوماسية البرلمانية في هذا المجال، وترقية الحكم الرشيد في المجالين السياسي والاقتصادي بهدف مضاعفة قدرات البلدان على إبقاء المهاجرين المحتملين وتشجيع عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية.
- ترقية حملات توعية المواطنين بشأن المنافع والآثار الايجابية للهجرة غير المشروعة.
- وضع أطر ثنائية للمشاورات والمفاوضات حول الظروف المعيشية وصعوبات الاندماج بهدف اتخاذ مبادرات على المستوى الدولي من شأنها أن تكون قاعدة لقانون دولي حول الهجرة ويكون هذا القانون نصا مرجعيا على المستوى الدولي لإدارة الهجرة.
- ضمان متابعة تنفيذ جميع التوصيات المتعلقة بجميع جوانب الهجرة.

## قائمة المصادر

### الاتفاقيات الدولية :

1. دستور منظمة العمل الدولية، المعتمد في ماي 1944
2. الاتفاقية رقم 97: اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين (مراجعة)، 1949
3. النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعتمد بموجب القرار 428 بتاريخ 1950/12/14.
4. الاتفاقية رقم 143: اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975
5. بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المؤرخ في 15 نوفمبر 2000

### تقارير الهيئات والمراكز الدولية لنشر الوثائق :

1. International Transport Roth GmbH & Ors. V Secretary of State for the Home Department (2002) EWCA Civ. 158.
2. المؤتمر الوزاري الثاني 5+5 بشأن الهجرة المنعقد في الرباط، المغرب أكتوبر 2003.
3. الوثيقة الاستراتيجية الإطارية للاتحاد الإفريقي المعتمدة في بانجول في جويلية 2006.
4. Recommendation 1755 (2006) on the human rights of irregular migrants of the Parliamentary Assembly of the Council of Europe
5. تقرير اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، الدورة العاشرة، 20 أبريل إلى 01 ماي 2009.
6. تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، 2010.
7. الحماية القانونية للعمال المهاجرين، المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، نيودلهي، الهند، 2011.
8. تقرير الاجتماع الخامس لوزراء الكوميسا المعنيين بشؤون الهجرة لوساكا، زامبيا، 11 أكتوبر 2012.
9. مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين، دراسة إقليمية: إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وأثرها على حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين، 2013.
10. تقرير توصيات هيومن رايتس ووتش، بروكسل، بلجيكا، 23 أكتوبر 2013.

### القوانين :

1. قانون 11-08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.

### الكتب:

1. R Cho Lewinski, Borders and Discrimination in the European Union ILPA, London, 2002.
2. كترزة الغالي، نساؤنا المهاجرات في إسبانيا، الدار البيضاء، المغرب، منشورات الزمن، 2004.



3. عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

4. طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، 2009.

#### المجلات:

1. عبد الله تركماني، إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية، مجلة مقاربات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2006.
2. نجوى حسين خليل، الهجرة، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث القاهرة، مصر، 2008.
3. زيان محمد، الشباب الجزائري والهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد 2125، 2007.
4. نادية لتيمة وفتيحة لتيمة، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة السياسة الدولية، عدد 2013.

#### الملتقيات:

1. الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي موناكو، 20-22 فيفري 2008، البند 5 من جدول الأعمال.
2. الإعلان النهائي للمؤتمر البرلماني الأفريقي حول "أفريقيا والهجرة: التحديات، المشكلات والحلول"، الرباط، المغرب، من 22 إلى 24 ماي 2008.
3. نعمان عبد الغني، الهجرة غير الشرعية: قوارب الموت وأحلام الشباب العربي شبكة النبا المعلوماتية، 2008.
4. جاسم محمد زكريا، أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة الأورو-متوسطية، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، أبريل 2008.
5. منيرة بلعيد، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، أبريل 2008.
6. ساسي جمال، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، أبريل 2008.

#### المواقع الإلكترونية:

1. بيان الرباط: نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، الرباط، المغرب، 21 أبريل 2013، الموقع: <http://www.interieur.gov.dz>.
2. أحمد الجلالي، الحركة... الموت لمواجهة الحياة، كتاب يومية الصباح، الرباط، 2001. <http://newsabah.com>
3. أوروبا توافق على ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 1092، 02 سبتمبر 2005. <http://www.alwasatnews.com>
4. محمد شريف، لا يجب أن تتم محاربة الهجرة غير الشرعية على حساب حق اللجوء، ، جنيف، 13 ماي 2009. موقع [swissinfo.ch](http://swissinfo.ch)
5. غصون سليمان، الهجرة المنظمة تساهم في خدمة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يومية الثورة السورية، 24 نوفمبر 2009.
6. جواد الفرخ، التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني، مدونات مكتوب، 2010. [aitnews.com](http://aitnews.com)
7. حنان شارف، استراتيجية أمنية موحدة ضرورية بين ضفتي المتوسط، موقع الإذاعة الجزائرية، 2010، <http://www.radioalgerie.dz>
8. زين العابدين أحمد، تحديات الهجرة غير الشرعية في إفريقيا، جريدة الأهرام المسائي، عدد 15 نوفمبر 2011. <http://massai.ahram.org.eg>
9. أحمد طاهر، اختبار شنغن: سياسات الهجرة وتأثيرها على الوحدة الأوروبية 02 مارس 2013 على موقع الدراسات السياسية والأمنية: [www.siyassa.org.eg](http://www.siyassa.org.eg)
10. عبد الجليل زيد المرهون، الهجرة عبر المتوسط، جريدة الرياض، العدد 16552، 18 أكتوبر 2013، <http://www.alriyadh.com>
11. إدارة متخصصة لمحاصرة الهجرة غير الشرعية، جريدة الأهرام، العدد 46338، السنة 138، 19 أكتوبر 2013. <http://www.ahram.org.eg>
12. حسن السعدني، شبح الهجرة غير شرعية يطارد شبابنا، جريدة اليوم السابع عدد 8 نوفمبر 2013. <http://www.youm7.com>